درجة استخدام اعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الاسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي

منيرة العريضي *

ملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي، وقد استخدم المنهج المسحي، من خلال تطوير أداة خاصة بالدراسة. تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، البالغ عددهم (150) فرداً، استجاب منهم (120) فرداً، أي بنسبة (80%).

أظهرت نتائج الدراسة أن درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي في جامعة العلوم الإسلامية في مجالي طرق التدريس والكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس جاءت مرتفعة، في حين جاء مجال تقييم الطلبة بدرجة اقل. وبينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a < 0.05$) تعزى لمتغير النوع الاجتماعي في مجال تقييم الطلبة لصالح الذكور. ووجود فروق إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي في مجالي طرق التدريس وتقييم الطلبة لصالح حملة الماجستير، ووجود فروق إحصائية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية في جميع المجالات: طرق التدريس، وتقييم الطلبة، والكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس لصالح حملة رتبة الأستاذ المشارك، وكانت لصالح حملة رتبة الأستاذ في مجالي الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس، وتقييم الطلبة، وجود فروق تعزى لمتغير الخبرة في مجالي طرق التدريس، وتقييم الطلبة لصالح الفئة (من 5–10 سنوات)، ولصالح أكثر من 10 سنوات في مجالي الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس، ووجود فروق تعزى لمتغير النشاطات في مجال طرق التدريس لصالح تأليف الكتب ولصالح المؤتمرات العلمية في مجال الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس.

الكلمات الدالة: جامعة العلوم الآسلامية، الاقتصاد المعرفي.

مقدمـة

لعبت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً أساسياً في التوجه نحو ما يسمى بالاقتصاد المعرفي، الذي ارتكز في نجاحه على تكنولوجيا المعلومات، والذي أحدث تغيرات كبيرة في الواقع الاقتصادي، وأيضاً ارتكازه على منظومة البحث والتطوير التي تعد شريان الحياة لهذا الاقتصاد، وبناء على ما تقدم فان اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة المتجددة هي المحرك الرئيسي للتعلم في الوقت الحاضر، ويعتبر أحد مصادر تعزيز التنافس الدولي خاصة في مجتمع المعلومات؛ وذلك على اعتبار أن التعلم هو مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات من خلال تنمية حقيقية لرأس المال البشري الذي يعتبر محور العملية التعليمية التعلمية. وإدراكاً من المجتمعات العربية بأهمية التعليم والتدريب لتحقيق التغيير في نمط التفكير، الذي يجب أن يسبق التحول المطلوب في نمط الحياة، فقد أصبحت جهود بعض الدول العربية في فترة التأسيس لنظام تعلم معرفي تعتمد على التقنيات الحديثة كوسيلة فاعلة للحصول على المعرفة وحفظها ونقلها؛ ولذلك تبنت بعض الجامعات العربية استراتيجية التقنيات الحديثة كوسيلة أساسية في نظم التعليم في جميع المستويات.

وتندرج طرائق التدريس تحت مفهوم استراتيجيات التعليم، إذ عرفت دائرة المعارف العالمية استراتيجية التدريس بأنها" مجموعة الاجراءات والأفعال التدريسية المتعلقة بتحقيق مخرجات تعليمية مرغوب فيها" (Husen,1985)، بمعنى أن طريقة التدريس تمثل نشاطاً يقوم به المدرس، ويتضمن: تحديد الأهداف التعليمية، واختيار الأنشطة الصفية الملائمة لتحقيق

* مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الاردن. تاريخ استلام البحث 2011/12/7، وتاريخ قبوله 2012/5/23.

© 2012 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الأهداف التربوية، واختيار وسائل تعليمية، ونمط تقويمي معين، وإدارة صفية ملائمة. وتهدف جميع هذه الاجراءات إلى توصيل محتوى المنهاج الدراسي إلى الطلبة. وفي هذا الصدد أشار مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية إلى أن" طرائق التدريس تتضمن عناصر التعلم والتعليم، وتنظيم المحتوى الدراسي، واستغلال الوسائل التعليمية.

ويحتاج تطوير التعليم إلى إعداد الكفاءات البشرية لتناسب عصر المعرفة وثورة المعلومات والاتصالات، ومن أهم المهارات التي يجب أن يمتلكها الفرد في العصر المقصود: استخدام الحاسوب في التعليم، والإلمام باللغة الإنجليزية (القطعان، 2007). كما ظهر اتجاه عام للانتقال إلى اقتصاد المعرفة أو ما يسمى مجتمع المعلومات، مما يتطلب مزيداً من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال باعتبارهم رأس المال البشري، وتوافر استراتيجيات تنظيمية، وقواعد بيانات معرفية باعتبارها الرأسمال الثقافي في العمل ووسيلة حتمية للمنافسة الدولية (Foray & lunduall, 1996).

وعليه، يجب أن يبحث المدرس عن أساليب واستراتيجيات تدريسية تشبع حاجات وميول ورغبات الطلبة، وأن تمكنه من التعامل مع الطلبة أفراداً ومجموعات متقاربة بدلاً من التعامل معهم كمجموعة واحدة، وأن تتغير أساليب التعليم من مجرد تلقين مبادئ المعرفة إلى تعليم مهارات تمكنهم من القيام بتعليم أنفسهم، وتنمية روح البحث عن المعلومات ومهارة الأسلوب العلمي في التفكير، والاستفادة من مساعدة الآخرين واحترامهم واحترام العمل، ومهارة العمل الجماعي، فهدف كل مدرس هو إيصال المادة التعليمية إلى الطلبة بأفضل الوسائل والطرق التعليمية حتى يكون التعلم فعالاً وسريعاً ودقيقاً، وعليه لا بد من تنوع أساليب التدريس واستراتيجياته المستخدمة حتى يتمكن من التعامل مع الطلبة افراداً ومجموعات متقاربة بدلاً من التعامل معهم كمجموعة واحدة، حيث أن اختيار المدرس لأسلوب التدريس المناسب سيعكس رؤية سليمة للمهارة لدى المتعلمين (Mosston & Ashworth,2002).

كانت رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني لجعل الأردن بوابة للمنطقة في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية، الدافع والمحرك لإطلاق جلالته لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي، للارتقاء بمستوى النظام التعليمي في الأردن لمواكبة المتطلبات والاحتياجات المحلية والإقليمية، وتنمية اقتصادية مستدامة من خلال افراده المتعلمين وطاقاته البشرية العاملة الماهرة والقادرة على المشاركة الفعالة في الاقتصاد المعرفي محلياً وإقليمياً وعالمياً. (www.kingabdullah. jo/Index.Php/ar-Jo/Initiatives/View/Id/38, html.).

وتعتبر الجامعات إحدى المؤسسات التربوية التعليمية الهامة التي يقع على عاتقها الدور الأكبر في تنمية التعليم وتطويره الذي هو أحد عناصر التنمية والارتقاء التي تتقدم به الدول، وقد جاء اهتمام جلالة الملك عبد الله الثاني بالجامعات نتيجة ايمانه بالدور المهم الذي تؤديه كونها تضم فئات عمرية شابة ومن مختلف البيئات الاجتماعية والثقافية؛ وذلك من خلال تأكيد جلالته على ضرورة إحداث تغيرات جذرية في النظام التربوي الجامعي، وتحسين نوعية التعليم، وطرق التدريس المعطاة للشباب بحيث تعد الطلبة إعداداً فكرياً ومهنياً(خصاونة، 2009).

مما سبق، تبرز مسؤولية الجامعات في العمل ضمن الاقتصاد المعرفي من خلال التركيز على الطلبة في مختلف تخصصاتهم، وما تقدمه من مناهج وأنشطة وعلى الرغم من اختلاف بيئاتهم وتخريج الطلبة المزودين بالمعارف والمهارات اللازمة لممارسة دورهم بفاعلية في المجتمع. ولا بد ا أن تعمل الجامعات على مواكبة التغير السريع الذي يشهده العالم مثل قدرتها على احتواء الثقافات والبيئات المختلفة، بحيث تكون برامجها مناسبة مع ثقافة وعادات المجتمع، وكذلك مع المجتمعات الأخرى، وقادرة أيضاً على احتواء هذه الاختلافات والمواءمة بينها، وبالتالي فإن التغيير والتعديل في المناهج وسياسات الجامعات التعليمية لم يكن ضمن خطط مرسومة من قبل الدول والحكومات، وإنما جاء لتلبية ومواكبة متطلبات هذا العصر، من حيث كسر الحواجز وتقريب المسافات والزمن، وتوافر المعلومات لأنها لم تعد حكراً على أشخاص أو مجموعة، بل يمكن الحصول عليها بكل يسر وسهولة نتيجة تطور نظم الاتصال واستخدام التكنولوجيا في التعليم. وتعتبر الجامعة أيضاً أفضل بيئة للإبداع الذي هو مفتاح النجاح، وذلك من خلال مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة والإفادة من قدراتهم ومعارفهم للمشاركة في إنتاج المعرفة وتبادلها ونشرها فيما بينهم، ومن هنا يظهر دور الأكاديميين في إيجاد الطرق لإحداث حالة خاصة للاهتمام بالمعرفة وإنتاجها وإعادة إنتاج الأفكار التي تظهر الخصائص الفردية للطلبة، والتركيز على الأهداف التي تنمي روح الإبداع حتى لو كانت الإمكانات محدودة، ولا يعني الإبداع نسيان التاريخ بل هو نقطة الوصل بين الواقع الاجتماعي والقيم السائدة والأهداف التي يمكن تحقيقها، فالمعرفة مهمة لتحسين المنافسة، وهي مهمة للإبداع الذي هو مفتاح النجاح، وهي تخلق جو العمل التعاوني بدلاً من الفردية (Cosey, 2002).

وأوصى المؤتمر التاسع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي (2003) بتكثيف الاستثمار في التعليم العالي والبحث

العلمي والتشجيع على المبادرة الهادفة لبناء الاقتصاد القائم على المعرفة، والاهتمام بالتعليم العالي التقني والمهني لإعداد كوادر متخصصة ومؤهلة لتستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة (القطعان، 2007).

ولهذا كان التوجه العالمي نحو اقتصاديات المعرفة التي تعتمد بشكل أساسي على التقنيات الحديثة لتوظيف المعرفة واستثمار الموارد الموجودة والإفادة منها بشكل متقن باعتبار أن الاقتصاد المعرفي يركز على إدارة المعرفة أو الاقتصاد المبني على معرفة، بمعنى استخدام المعرفة لإنتاج منافع اقتصادية، فالمعرفة والتعليم أساس أي عمل منتج (Rooney, Heary & Ninan, 2005).

ويستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربع ركائز، وهي:

1- الابتكار (البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المؤسسات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكيفها مع الاحتياجات المحلية.

2- التعليم: يعد من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهره والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً من المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

3- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييف الفرد مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

الحاكمية الرشيدة: تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. www.hripdiscussion. com/Users/Elkhaldi/2010/posts (208702).

وبما أن مؤسسات التعليم العالي مؤسسات مستهلكة للفكر ونتيجة له في نفس الوقت، فإنه يطلب منها السعي لإدارة رأس المال الفكري والعمل على المحافظة عليه وتطويره (الطاعني، 2008). وانطلاقاً من الأهمية المتزايدة لاقتصاد المعرفة في الجامعات، ولما تواجهه هذه الجامعات من تحديات في سعيها للوصول إلى الميزة التنافسية من خلال رفع مستوى أعضاء هيئاتها التدريسية، بالإضافة إلى الارتقاء بالخدمات البحثية التي تقوم بها لخدمة المجتمعات المحيطة بها يتطلب، الأمر تبني منهج الاقتصاد المعرفي في تطوير استراتيجيات التعلم.

إن مفهوم الاقتصاد المعرفي حديث العهد يقوم على تعظيم الإنسان وإبداعه، والإفادة من كم المعلومات الذي توفره الثورة في الاتصالات والتكنولوجيا المعاصرة والأهم في هذا المفهوم، العالم الذي يتسابق على التقرب منه، باعتبار أن متطلبات هذا الاقتصاد تحتاج إلى أكثر من النخب كعمال للمعرفة، إنه يحتاج إلى مجتمع المعرفة بغالبية أفراده ومنتسبيه. ومن هنا يبرز دور النظام التربوي بتركيبته العامة والنظام التعليمي بصفته الخاصة. والدور الذي من شأنه اكساب الطلبة في التعليم العام المهارات التفكيرية العليا التي يمكنهم من فهم المعلومات وتحليلها والاستنباط منها وإعادة ترتيبها وتطويرها لتكون معرفة قابلة للمنافسة. وهذا يتطلب منها إعادة النظر في نظمها وكوادرها، والعمل على عمليات التفاعل مع المواقف التعليمية التي تسود بيئاتها التعلمية، ووعي المجتمع بأهمية التحول إلى الاقتصاد المعرفي، ووعي صانعي القرار بوضع السياسات والتشريعات اللازمة وتبني عملية التحول، فعملية تطوير التعليم تتطلب إعداد الكفاءات البشرية لتناسب عصر ثورة المعلومات والاتصالات، وتعد مهارات استخدام الحاسوب والإلمام باللغة الإنجليزية من أهم المهارات اللازمة في هذا العصر (عمار، 2000).

وينظر التربويون إلى الاقتصاد المعرفي كمفهوم "على أنه الاقتصاد الذي يعتمد على بناء معارف أكاديمية عميقة لدى الفرد، ويوجهه نحو مهنته في أثناء حصوله على المعرفة الأكاديمية". (Watson, 2002). كما تعتمد الإفادة من الاقتصاد المعرفي على تحوله إلى "اقتصاد تعلم" "Learning Economy"، والتعلم هنا يعني استخدام التكنولوجيا والتقنيات للاتصال مع الآخرين لنشر الابتكار والتجديد، وليس فقط للحصول على المعرفة العالمية، وسوف يكون الأفراد والدول في اقتصاد العلم قادرين على تكوين ثروة تتناسب مع قدرتهم على التعلم، وتشارك الابتكار والتجديد مع الآخرين. لذا، لا بد للأنظمة التربوية من إعطاء الاهتمام والأولوية لبناء "طاقة التعلم" "Learning capacity" لدى أفرادها. (البطارسة،2005).

يمتاز الاقتصاد المعرفي بإعطاء الدور الأساسي للعنصر البشري للتكنولوجيا، وذلك لما يشهده العصر من تطور وتغيير سريع، ويعتمد على استخدام المعلومات بفاعلية وبقدرات تكنولوجية لم تكن متاحة في الوقت السابق، فهذا العصر عنوانه المعلومات والتكنولوجيا والإبداع والتجديد والاستثمار والتوظيف بأقصى درجات الكفاءة، وأتاح هذا التقدم لكافة أفراد المجتمعات (برهوم، 2010). ومن سمات

الاقتصاد المعرفي:

1- الاعتماد بصورة أساسية على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي الذي يميز الاقتصاد المعرفي، بما فيها استخدام واسع للبحوث والدراسات التطبيقية التي يقوم بها خبراء ذوو كفاءات فعالة.

2- تفعيل البحث والتطوير بوصفه محرك التغيير والتنمية لما لهذه العمليات من صدى كبير في التأثير على خطى التقدم في مجالات المعرفة والبحث عن طرق جديدة وبديلة لسير العمليات.

3- ارتفاع الدخل لصناع المعرفة بارتفاع وتنوع مؤهلاتهم وخبراتهم وكفاءاتهم.

4- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفاً يتسم بالفعالية لما له من تأثير على مجريات الاقتصاد بشكل خاص والحياة الاجتماعية بشكل عام.

5- اعتماد التعليم والتدريب المستمرين، وإعادة التدريب أو ما يسمى بإعادة التأهيل والتأهيل المستمر بما يضمن للعاملين مستويات عالية من التدريب ومواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.

6- الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة المتخصصة والمدربة على التقنيات الجديدة (الشمري، والليثي، 2008).

مشكلة الدراسة:

يعد الاقتصاد المعرفي من بين المواضيع ذات الأهمية البالغة في الوقت الحاضر خاصة وفي ظل التقدم العلمي الهائل والانفجار المعرفي والتطوير في مختلف مجالاته. وتعتبر الجامعات إحدى المؤسسات المهمة التي يقع على عاتقها مسؤولية تخريج الأجيال الذين تعتمد عليهم مجتمعاتهم لإحداث التنمية والتطوير، إذا لم يعد دور الجامعة مقتصراً على تخريج أفواج من الطلبة بتخصصات مختلفة، أو لسد الحاجة في سوق العمل بل ظهرت أدوار وتحولات أخرى لدور الجامعات في العملية التعلمية بعيداً عن الحفظ والتلقين، وأصبح المطلوب إعداد وتأهيل جيل قادر على استخدام أسلوب التفكير العلمي، ولديه المهارة في الحصول على المعرفة وتوظيفها وتوليد معرفة جديدة. وربطها بما سبق، قادر على الإبداع والابتكار، وهذا يتطلب العمل على إعادة تغيير الأساليب والاستراتيجيات التدريسية المتبعة أو تعديلها وتطويرها(خصاونة، 2009).

ولقد أصبحت الحاجة ماسة اليوم إلى أعضاء هيئة تدريس يمتازون بالمهارات والكفاءات المناسبة وطرق تدريس حديثة. وعليه، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الكشف عن دور الاقتصاد المعرفي في تطوير استراتيجيات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

مصطلحات الدراسة:

الاقتصاد المعرفي: هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها، وإنتاجها؛ بهدف تحسين نوعية الحياة؛ ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي(السوطري، 2008).

الاقتصاد المعرفي إجرائيا: هو استغلال المعرفة لدى أعضاء هيئة التدريس وتوظيفها من اجل الحصول على استراتيجيات تدريس قادرة على مواكبة التطورات العالمية.

عرف الحيلة (2001) طريقة التدريس بأنها "سلسلة الإجراءات التي يتم من خلالها نقل مادة التعلم سواء كانت معلومة أو حركة، من المدرس إلى الطالب، لتحقيق أهداف متوخاه، وتشمل هذه الاجراءات أنشطة تعليمية توظف فيها كل مصادر التعلم والتعليم(سمارة،2004).

استراتيجيات التدريس إجرائيا: هي خطة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية التعلمية من اجل تحقيق الهدف المنشود.

هدف الدراسة وأسئلتها:

يجمع العديد من المفكرين المعاصرين على أن بقاء المؤسسات ونجاحها في الظروف المعاصرة يعتمد على مقدرتها في التحول إلى منظمات متعلمة وممارسة لإنتاج المعرفة باستمرار وأن يتصف سياقها الثقافي بالدينامية والمرونة والقدرة على التكيف السريع مع المتغيرات (المطاعني، 2008). ويسعى البحث إلى توضيح مفهوم الاقتصاد المعرفي وبيان دوره في استراتيجيات التدريس في العملية التعليمية التعلمية، وبصورة أكثر تحديداً فإن هذا البحث يهدف إلى معرفة دور الاقتصاد المعرفي في تطوير إستراتيجيات التدريس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية، ولتحقيق هذا الهدف ستتم الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الاسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات عند مستوى ($a < 0.05$) لتقدير استخدام اعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الاسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والخبرة، والرتبة الاكاديمية، والنشاطات العلمية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من قلة الدراسات التي تخص دور الاقتصاد المعرفي في تطوير استراتيجيات التعليم. ولهذا يؤمل أن يستفيد من هذه الدراسة:

- الجهات المسؤولة عن تطوير أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية.
- أعضاء هيئة التدريس في الجامعة من خلال العمل على تبني بعض الاستراتيجيات والعمل بها.
- أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأخرى لإجراء دراسات جديدة في هذه الموضوع لتغطي كافة جوانب الاقتصاد المعرفي في عملية التدريس.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

حدود بشرية: اقتصرت هذه الدراسة على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية (المتفرغين، وغير المتفرغين).

حدود زمانية: اقتصرت هذه الدراسة على الفصل الصيفي لعام 2011 – 2012.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع الاقتصاد المعرفي، على الرغم من حداثته النسبية، ومن هذه الدراسات الآتي:

الدراسات العربية

قام النعيمات (2009) بدراسة بعنوان "أثر الاقتصاد المعرفي في عناصر العملية التعلمية التعليمية في الأردن" إذ بلغت عينة الدراسة (1542) معلماً و(2530) معلمة يتوزعون على أقاليم المملكة الثلاثة (إقليم الشمال، وإقليم الوسط، وإقليم الجنوب) و(32) خبيراً تربوياً، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية من مجتمع الدراسة، وتم تصميم أداتين، هما: الاستبانة، والمقابلة، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- إن الدرجة الكلية لأثر الاقتصاد المعرفي في عناصر العملية التعليمية التعلمية في الأردن من وجهة نظر المعلمين جاءت مرتفعة، باستثناء مجالي الطالب والمنهج الدراسي.
- أظهرت نتائج الدراسة تنوعاً في آراء الخبراء التربويين لأثر الاقتصاد المعرفي في عناصر العملية التعليمية التعلمية في الأردن.

وأجرى موسى (2006) دراسة بعنوان "مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين"، هدفت إلى التعرف إلى مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين، بلغت عينة الدراسة (90) خبيراً تربوياً تم اختيارهم بالأسلوب العشوائي الطبقي من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية والقيادات العليا في وزارة التربية والتعليم، وقد أظهرت نتائجها وعياً لدى الخبراء التربويين في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم، ويمثل المتوسط الحسابي العام لمشكلات التحول نحو الاقتصاد المعرفي درجة أهمية كبيرة في التعرف على المشكلات التي تواجه عملية التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم ومحاولة تجاوز هذه المشكلات، كما ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر المؤهل العلمي ما بين حملة البكالوريوس من جهة والماجستير والدكتوراه من جهة أخرى، ولصالح حملة الماجستير والدكتوراه في أهداف التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وقد يعزى ذلك للتحصيل العلمي الأعلى، كما أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية لأثر الموقع الوظيفي وكانت الفروق بين مدير إدارة ومدير مختص لصالح مدير الإدارة في أهداف التحول.

وقام الخلايلة (2006) بدراسة بعنوان: "أنموذج مقترح للإصلاح الإداري للنظام التربوي الأردني في ظل توجه التعليم نحو اقتصاد المعرفة"، هدفت إلى بناء انموذج تربوي للوصول إلى حل أمثل في مجال الإصلاح الإداري، وذلك من خلال معرفة واقع الممارسات التربوية ومعرفة شكل الأنموذج المقترح لإصلاح التربوي يتفق وتوجهات التعليم نحو اقتصاد المعرفة. تكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات قيادية الفئة الأولى، مركز الوزارة ممثلاً بالأمين العام ومديري الإدارات والبالغ عددهم (11) والمديرين المختصين والبالغ عددهم (31) ورؤساء الأقسام وعددهم (33) والفئة الثانية مديريات التربية والتعليم ممثلة بمديري التربية والتعليم والبالغ عددهم (36) مديراً ومديري الشؤون الفنية والتعليمية والتابعين لهم والبالغ عددهم (36) مديراً، ومديري الشؤون المالية والإدارية والبالغ عددهم (36) مديراً، الفئة الثالثة المستشارون للمشاريع الإصلاحية التربوية وعددهم (25) مستشاراً، وتكونت عينة الدراسة من أفراد مجتمع الدراسة جميعهم وقام الباحث ببناء أداتين الأولى للتعرف واقع الممارسات الإدارية القائمة في وزارة التربية والتعليم، والثانية استبانة مقابلة أعدت وفق أسلوب ديلفي لتحديد القضايا الأساسية ذات الصلة بموضوع مستقبل الممارسات الإدارة المرغوبة. ومن أهم نتائج الدراسة:

1- أن اتجاهات الممارسات لمجال تحديد الأولويات والاستراتيجيات المتكاملة كانت متوسطة.

2- أن اتجاهات الممارسة لمجال اتخاذ القرارات التربوية كانت متوسطة.

3- أن اتجاهات الممارسة لمجال دعم القرار التربوي كانت متوسطة.

4- أن اتجاهات الممارسة لمجال أدوار السلطات الحاكمية كانت ايجابية.

5- أن اتجاهات الممارسة لمجال بناء القدرات القيادية كانت منخفضة.

وتم التوصل إلى بناء أنموذج مقترح للإصلاح الإداري التربوي يتكون من خمسة عناصر هي "تحديد الأولويات، ودعم القرار التربوي، واتخاذ القرار التربوي، وأدوار السلطات والحاكمية، وبناء القدرات القيادية وتعزيزها وقد حظيت عناصر الأنموذج جميعها بدرجة موافقة عالية وإمكانية تطبيقه إذ كانت النسبة(81,16%).

وأجرى السورطي (2005) دراسة بعنوان "الاقتصاد المعرفي والتعليم العالي في الوطن العربي" وأظهرت نتائجها أن للاقتصاد المعرفي مظاهر تأثير على التعليم العالي، يتمثل أهمها فيما يلي:

1- إقامة علاقة شراكة بين مؤسسات التعليم العالي من جهة وأماكن العمل من جهة أخرى.

2- جعل الجامعات مراكز للبحث العلمي وإنتاج المعرفة.

3- سعي الجامعات لتزويد الطلاب بالمهارات الجديدة والمتغيرة التي يتطلبها الاقتصاد المعرفي.

4- تبني الجامعات للتعلم مدى الحياة.

5- الجامعات العربية بشكل عام غير قادرة بأوضاعها الحالية على مواكبة تحديات ومتطلبات الاقتصاد المعرفي، لأنها كثيراً ما تعتمد على استهلاك معرفة قديمة بدلاً من إنتاج معرفة جديدة وفعالة، ولا تقيم علاقات قوية مع أماكن العمل والإنتاج، ولا تعطي أولوية للبحث العلمي ولم تحرز تقدماً كبيراً في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتستخدم غالباً طرق تدريس قديمة، وتواجه صعوبات بشأن استقلاليتها، وتضع قيوداً على سياسة القبول مما يقلل عدد الطلاب الملتحقين بها.

وقام برهوم (2010) بدراسة بعنوان "بناء برنامج تدريبي لرفع كفاءة معلمي الإدارة المعلوماتية في ظل الاقتصاد المعرفي، تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي الإدارة المعلوماتية في الأردن والبالغ عددهم (853) معلما ومعلمة للعام الدراسي 2008-2009، أما عينة الدراسة فكانت من الأقاليم الثلاثة وبواقع (280) معلما ومعلمة اختيرت بشكل عشوائي من مجتمع الدراسة.

وبهدف جمع المعلومات استخدمت استبانة مكونة من (83) فقرة، حيث تمثل كل فقرة كفاية معينة. وقد استخدم تدرج ليكرت الخماسي لقياس درجة امتلاك الكفاية. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- كفايات معلمي الإدارة المعلوماتية التي يتطلبها مشروع الاقتصاد المعرفي هي (83) كفاية موزعة على مجالات الدراسة.

2- عدد الكفايات التي تمثل احتياجات تدريبية لمعلمي الإدارة المعلوماتية بلغت (14) كفاية من أصل (83) كفاية ومنها الكفاية الشخصية، والكفاية التعليمية والتدريسية، وكفاية أخلاقيات المعلم والتعليم، والكفاية التكنولوجية، وكفاية التنمية المهنية المستدامة.

3- بلغت درجة فعالية البرنامج التدريبي المقترح من وجهة نظر ذوي الاختصاص (4.25) درجة من أصل (5) درجات. وتعد هذه درجة عالية من الفعالية.

4- وخلصت الدراسة إلى اقتراح عدد من التوصيات التي يؤمل منها الإسهام في رفع كفاءة معلمي الإدارة المعلوماتية في ظل مشروع الاقتصاد المعرفي.

الدراسات الأجنبية

أجرى لارو (Larue,1999) دراسة "اتجاهات المنظمات نحو العمل والحياة، والتعليم في ضوء الاقتصاد المعرفي" أجريت في كلية تاكوما في الولايات المتحدة. أجريت الدراسة مستخدمة أسلوب المقابلة مع اختصاصي تطوير التعليم في (12) منظمة من الجامعات والمؤسسات والشركات الحديثة المرتبطة مع شركات التكنولوجيا، وأشارت إلى أن النقلة نحو اقتصاد ومخرجات جديدة والتغيير السريع والمستمر قد زاد من مستوى تعقيد التكنولوجيا وتقدمها والابتعاد عن التطبيقات الوظيفية الجامدة إلى أنظمة أكثر مرونة، وقد بحثت الدراسة في الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجيا التي بنيت عليها هذه النقلة كفائدة للاقتصاد المعرفي والاتجاه نحو تقوية الكفايات لعمل المعرفة. وخلصت الدراسة إلى بناء أنموذج تعلم يرتبط مع الشبكات الالكترونية بني على استخدام أشكال جديدة من التعاون ضمن مؤسسات التعليم العالية والمؤسسات الحديثة.

وقام كين (Chen ,2002) بدراسة بعنوان "بناء فرضية تعتمد على الاقتصاد المعرفي" في جامعة كيس وسترن، ريسيرف (Reserve) في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث هدفت لبناء فرضية تقدم فهماً عاماً لتوجيه العالم نحو الاقتصاد الجديد الذي يعتمد المعرفة أساساً له. وقد اعتمد البحث المنهج التاريخي لبناء الفرضية المقصودة استناداً على المعلومات الاجتماعية والاقتصادية المتوافرة في ثلاث مناطق، هي: اليابان، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد اعتمدت هذه المناطق لأن المعلومات التاريخية المتعلقة

بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستندة إلى الاقتصاد المعرفي بشكل رئيس متوافرة فيها بشكل جيد، وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد المبني على المعرفة يشكل النسبة الأكبر في النمو الاقتصادي العالمي، وأن التجارة المتبادلة بين الدول ازدادت بشكل كبير على حساب تجارة السلع العادية والمنتجات الطبيعية، وأن الطلب على تنمية أعمال البشرية لغايات الاقتصاد المعرفي له تأثير على الحياة الاجتماعية.

وقد قدمت الدراسة أنموذجاً مستقبلياً لتأثير الاقتصاد المعرفي على رأس المال البشري للنمو الاقتصادي يقلل من التأثير الاجتماعي على الاقتصاد العالمي وازدياد تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عليه.

وقدم تنكو (Tiongco ,2004) دراسة بعنوان "حاجات القوى العاملة المتعلمة للكفايات المتعلقة بالاقتصاد المعرفي" في جامعة كولومبيا في الفلبين، وقد استقصت أداة الدراسة آراء العاملين في الأعمال ذات العلاقة بالاقتصاد المعرفي، وآراء القادة التربويين في دولة الفلبين، واخذت هذه الدراسة دولة الفلبين كعينة دراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً في التخطيط في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات التي تعتمد على الاقتصاد المعرفي في تطوير هذه الأعمال، وأن مؤسسات التعليم العالي تشعر بالقلق على مستقبل هذه الأعمال نتيجة ضعف التنسيق بينها وبين مؤسسات الاقتصاد المعرفي، كما أن هناك زيادة في عدد المؤسسات التي تعتمد الاقتصاد المعرفي، وأن معظم العاملين الذين يعملون في هذه المؤسسات هم من خريجي مؤسسات التعليم العالي.

أجرى هاريسون(Harrison ,2001) بدراسة بعنوان " قلق واهتمام معلمي التعليم الثانوي المهني في مدارس ولاية ميسوري حول استخدام الإنترنت" هدفت التعرف إلى اهتمامات معلمي التعليم المهني في ولاية ميسوري فيما يتعلق باستخدام الإنترنت. تكونت عينة الدراسة من 360 معلماً، وقد أجرت الدراسة مقارنة اهتمامات المعلمين في ستة مواضيع مهنيه، هي: تجاري، وتسويق، وصناعي، وزراعي، وصحي، والأسرة، وفي بيئتين مدرستين الأولى مدارس مهنية والثانية مدارس ثانوية شاملة. وقد كشفت الدراسة عن طرق استخدمها معلمو التعليم المهني في مدارس ولاية ميسوري، وعن ادراكات المعلمين للعوامل التي أثرت في تبني الانترنت، وأظهرت نتائج الدراسة أن البريد الإلكتروني كان أكثر التطبيقات التعليمية استحداماً في شبكة الإنترنت، وخلصت الدراسة إلى أن تبني تكنولوجيا الإنترنت في ولاية ميسوري اعتمد على توفير المعدات اللازمة، والدعم التقني، ودمج التكنولوجيا في مناهج البرامج الحالية.

وقام وينجارد (Wingard, 2000) دراسة بعنوان: "التعليم المشترك وتكنولوجيا المعلومات الجديدة: إدراكات تنفيذية لمعوقات التنفيذ"، هدفت إلى الكشف عن مدى محاولة المؤسسات التعليمية بدمج التكنولوجيا الجديدة واستخدامها في تسهيل التعلم، وايضاً الكشف عن أثر تضمينات الدمج الناجح لسياسات التعليم المهني من خلال التكنولوجيا. تكونت عينة الدراسة من 12 مديراً تنفيذياً لمؤسسات تعليمية لتحديد إدراكاتهم حول معيقات تطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة. ولجمع المعلومات استخدمت الدراسة أسلوب المقابلات المعمقة ومراجعة الوثائق ومقابلات المتابعة. وأظهرت نتائج الدراسة أهمية عملية تطوير قوة العمل ذات الأداء العالي في الاقتصاد المعرفي، حيث التنافس الشديد والتغيير المتواصل وعدم التوازن في سياسة الأجور، وغيرها. كما أظهرت النتائج أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاستراتيجيات التي استخدمتها المؤسسات المشاركة في الدراسة لتوحيد تكنولوجيا المعلومات، وبينت أيضاً العديد من معيقات تنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات كما حددها المديرون التنفيذيون ومنها: مقاومة المستخدمين، والتكلفة، والبنية التحتية، والتعليم، والوقت، كما كشفت الدراسة أيضاً عن وجود صرف مالي متزايد واستخدام غير متجانس للمعرفة، وخطط تطوير محدودة.

خلاصة للدراسات السابقة وموقع هذه الدراسة:

تناولت الدراسات السابقة الاقتصاد المعرفي وأثره في العملية التعليمية التعلمية، ومبرراته، والاقتصاد المعرفي في التعليم العالي، كما تناولت حاجة القوى العاملة المتعلمة لكفايات الاقتصاد المعرفي ومعوقات تنفيذ التعليم المشترك، وبذلك فان ما تتماز به هذه الدراسة أنها الدراسة الأولى التي تبحث في معرفة درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي. وتختلف عن الدراسات السابقة من حيث تركيزها على استراتيجيات التدريس وكيفية تطبيق هذه الاستراتيجيات، كما تتميز بأنها تقيس واقع تطبيق استراتيجيات التدريس من قبل أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

الطريقة والإجراءات

هدفت هذه الدراسة المسحية إلى معرفة درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الاسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس (150 فرداً) في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ولصغر حجم هذا المجتمع فقد شملتهم الدراسة جميعاً، استجاب منهم

(120) فرداً، والجدول رقم (1) يبين توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات، النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والرتبة الأكاديمية، والخبرة والنشاطات العلمية.

الجدول رقم (1)

توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والرتبة الأكاديمية، والخبرة، والنشاطات

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسب المئوية
الجنس			
	ذكر	92	%77
	أنثى	28	%23
	المجموع 120		100%
المؤهل العلمي			
	ماجستير.	22	%18.3
	دكتوراه.	98	%81.7
	المجموع 120		100%
الرتبة الأكاديمية			
	أستاذ	14	% 11.7
	أستاذ مشارك	21	% 17.5
	أستاذ مساعد	65	% 54.2
	محاضر	20	% 16.7
	المجموع 120		100%
الخبرة			
	أقل من 5 سنوات	55	% 45.8
	من 5–10 سنوات	31	% 25.8
	أكثر من 10 سنوات	34	% 28.3
	المجموع 120		100%
النشاطات			
	نشر بحوث	56	% 46.7
	تأليف كتب	16	% 13.3
	مؤتمرات علمية	48	% 40.0
	المجموع 120		100%

أداة الدراسة:

لبناء أداة الدراسة، ثم استعراض الأدب المنشور المتعلق بدور الاقتصاد المعرفي في تطوير استراتيجيات التدريس، وتم الاطلاع على المقاييس المستخدمة في دراسة كل من (النعيمات، 2009 وبرهوم،2010 والبطارسة،2005) لتطويرها وللكشف عن درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التعليم المبنية الاقتصاد المعرفي وتضمنت الأداة ثلاثة مجالات هي (طرق التدريس، والكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس، وتقييم الطلبة) تألفت هذه المجالات من (27) فقرة.

اختبار أداة الدراسة:

تم تدريج مستوى الإجابة عن كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وتحديدها بخمسة مستويات على النحو الآتي: عالية جداً ويعطى (5) درجات، ومستوى عالية ويعطى (4) درجات، ومستوى متوسطة ويعطى (3) درجات، ومستوى قليلة ويعطى (2) درجتين ومستوى قليلة جداً ويعطى (1) درجة واحدة. وجرى استخدام مقياس الحكم على النتائج الذي تم تقسيمه إلى (عال، متوسط، منخفض)، بالاعتماد على فئات الأداة، وعددها أربع فئات هي (1–1.99)، (2–2.99)، (3–3.99)، (4–5)، وذلك بتقسيم عدد البدائل الخمسة وهي تمثل (عالية جداً،

عالية، متوسطة، قليلة، قليلة جداً) على عدد الفئات وبطريقة حسابية كالتالي:

1.33=3÷1−5

وتكون المستويات الثلاثة كالآتي: الدرجة المنخفضة من (1− 2.33)، والدرجة المتوسطة من (2.34− 3.66)، والدرجة المرتفعة من(3.67−5).

صدق الأداة:

اعتمدت الدراسة استبانة مكونة من (27) فقرة، وللتحقق من صدقها عرضت بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، وجامعة العلوم الاسلامية العالمية، تخصص الأصول والإدارة التربوية، وطلب من المحكمين إبداء ملاحظاتهم وآرائهم حول مدى صحة هذه الفقرات ومدى انتمائها للمجال الذي وضعت تحته حيث تم الأخذ بملاحظاتهم.

تعديل الاداة:

بناءاً على مقترحات المحكمين تم تعديل الصياغة اللغوية لبعض فقرات الاستبانة، وتكونت الاستبانة في صورتها النهائية من(27) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات.

ثبات الاستبانة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، طبقت معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) كما يبين الجدول رقم (2)على درجات أفراد عينة الثبات.

الجدول (2)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة (كرونباخ ألفا)

الرقم	المجال	قيمة (α) ألفا
1	طرق التدريس	0.79
2	الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس	0.78
3	تقييم الطلبة	0.71
5	الفقرات جميعها كوحدة واحدة	0.84

تدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ. إذ يتضح من الجدول (2) أن أعلى معامل ثبات لمجالات الاستبانة كان لمجال (طرق التدريس) وبلغ (0.79)، يليه مجال (الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس) بمعامل قيمته (0.78). وكان أدنى قيمة للثبات كانت لمجال (تقييم الطلبة) بمعامل قيمته (0.71). وتعتبر هذه النتائج دليلاً على ثبات الأداة، وبهذا يكون معامل الثبات الكلي (0.84).

إجراءات الدراسة:

بعد التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها، تم توزيع الاستبانات على أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (150) عضو هيئة تدريس، تم استرجاع (120) استبانة من أصل (150).

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع الاستبانات من أفراد عينة الدراسة تم تفريغها في الحاسوب وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، واستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، وترتيبها حسب أهميتها، وتحليل التباين الأحادي، واستخدم كذلك اختبار شيفية للمقارنات البعدية.

نتائج الدراسة

سوف يتم عرض النتائج التي تمخضت عنها الدراسة الحالية وفقا لأهداف الدراسة وأسئلتها، وعلى النحو التالي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على: "ما درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم؟"

للإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة المتعلقة باستراتيجيات التعليم المبنية على الاقتصاد المعرفي، والجدول(3) يوضح ذلك:

أظهرت النتائج أن مجال طرق التدريس حصل على متوسط حسابي بلغ (4.35) وانحراف معياري (0.39)، في حين حصل مجال الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس على متوسط حسابي بلغ (4.33) وانحراف معياري (0.43)، كما حصل مجال تقييم الطلبة على متوسط حسابي بلغ (4.18) وانحراف معياري (0.57):

النتائج التي تتعلق بإستراتيجية طرق التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة باستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي طرق التدريس، والجدول(4) يوضح ذلك:

يظهر الجدول (4) المتوسطات والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم للفقرات التي تتعلق بتطبيق استراتيجية التعليم المبنية على الاقتصاد المعرفي لمجال طرق التدريس، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.64 −4.76) وبمتوسط حسابي كلي(4,35). فقد جاءت الفقرة التي تنص على "اهتم بالمناقشات الصفية والعصف الذهني" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.76) وانحراف معياري بلغ (0.46)، وجاءت الفقرة "استخدم تكنولوجيا المعلومات في استراتيجيات التعليم." بالمرتبة الأخير، بمتوسط حسابي بلغ (3.64)، وانحراف معياري بلغ (1.12).

الجدول(3)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة المتعلقة باستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	طرق التدريس	4.35	0.39	مرتفع
2	الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس	4.33	0.43	مرتفع
3	تقييم الطلبة	4.18	0.57	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي		4.29	0.46	مرتفع

الجدول(4)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات مجال طرق التدريس

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	الرتبة
4	اهتم بالمناقشات الصفية والعصف الذهني.	4.76	0.46	1	مرتفع
8	اراعي الفروق الفردية بين الطلبة.	4.74	0.44	2	مرتفع
5	اعمل على تنمية مهارات التفكير الناقد والإبداعي لدى الطلبة.	4.73	0.45	3	مرتفع
10	اشجع الطلبة على التعلم الذاتي مدى الحياة.	4.61	0.65	4	مرتفع
12	احقق التكامل بين موضوعات المادة الدراسية.	4.60	0.56	5	مرتفع
3	أنوع في استراتيجيات التعليم بفاعلية حسب الموضوعات.	4.48	0.62	6	مرتفع
6	اصمم الخطط التدريسية بشكل مترابط في ضوء المستجدات التربوية وحاجات الطلبة.	4.39	0.49	7	مرتفع
2	أنوع في اختيار النتاجات التعليمية (المعرفية، والأدائية، والوجدانية) لتشمل كافة المستويات.	4.26	0.79	8	مرتفع
7	اربط الخطط التدريسية باهداف تحقق مهارات الاقتصاد المعرفي المتوقعة من الطلبة.	4.23	0.62	9	مرتفع
11	أكلف الطلبة بواجبات يتم تنفيذها باستحدام الحاسوب.	3.90	0.99	10	مرتفع
9	افعل مفهوم الاقتصاد المعرفي من خلال التعلم التعاوني.	3.88	0.83	11	مرتفع
1	استخدم تكنولوجيا المعلومات في استراتيجيات التعليم.	3.64	1.12	12	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي		4.35	0.39	----	مرتفع

النتائج التي تتعلق باستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي لمجال الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة باستراتيجيات التعليم المبنية على الاقتصاد المعرفي الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس، والجدول(5) يوضح ذلك:

يظهر الجدول (5) المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات التي تتعلق بتطبيق باستراتيجيات التعليم المبنية على الاقتصاد المعرفي (الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.70 –4.70) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (4.33). فقد جاءت الفقرة التي تنص على "اتعامل مع الآخرين بعدل ومساواة دون تمييز بينهم". في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.70) وانحراف معياري بلغ (0.54)، وجاءت الفقرة"اجري الابحاث الاجرائية لتطوير العملية التعلمية التعليمية." بالمرتبة الأخيرة

بمتوسط حسابي بلغ (3.70)، وانحراف معياري بلغ (1.00).

النتائج التي تتعلق باستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي (تقييم الطلبة)

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة باستراتيجيات التعليم المبنية على الاقتصاد المعرفي تقييم الطلبة. والجدول(6) يوضح ذلك:

الجدول(5)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	الرتبة
15	أتعامل مع الآخرين بعدل ومساواة دون تمييز بينهم.	4.70	0.54	1	مرتفع
21	اتدبر الوقت واستثمره بفاعلية خلال المحاضرات.	4.65	0.48	2	مرتفع
16	ابادر في ابداء الراي وتقديم مقترحات وحلول في مواقف مختلفة.	4.63	0.56	3	مرتفع
20	احدد نقاط القوة والضعف في الاداء واعمل على تحسينها.	4.59	0.65	4	مرتفع
18	اطرح الأسئلة التي تثير تفكير الطلبة في المواقف التعليمية.	4.50	0.57	5	مرتفع
13	اعمل على مطالعة الدوريات والمجلات العلمية ذات العلاقة بالعمل.	4.49	0.57	6	مرتفع
17	امتلك تصوراً واضحاً للمكونات المتكاملة للتطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي.	3.88	0.77	13	مرتفع
14	امتلك تصوراً واضحاً لمكونات التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي.	3.81	0.98	7	مرتفع
19	اجري الابحاث الاجرائية لتطوير العملية التعلمية التعليمية.	3.70	1.00	8	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		4.33	0.43	----	مرتفع

الجدول(6)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات مجال تقدير الطلبة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	الرتبة
24	اتقن طرح الاسئلة التي تثير تفكير الطلبة في المواقف التعليمية.	4.75	0.44	1	مرتفع
25	اعمل على اعداد الاختبارات التحصيلية بطريقة سليمة.	4.46	0.55	2	مرتفع
26	اشرك الطلبة في تقييم تعلمهم وتقدمهم فيه.	4.24	1.05	3	مرتفع
22	استخدام استراتيجيات تقويم متعددة لتقويم الطلبة.	4.16	0.79	4	مرتفع
27	اضع الخطط العلاجية في ضوء الاختبارات التشخيصية.	3.84	0.82	5	مرتفع
23	اعد جداول مواصفات للاختبارات التقويمية واستخدمها.	3.59	1.13	6	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		4.18	0.57	----	مرتفع

يظهر الجدول (6) المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات التي تتعلق بتطبيق استراتيجيات التعليم المبنية على الاقتصاد المعرفي (تقييم الطلبة)، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.59 –4.75)، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.18). إذ جاءت الفقرة التي تنص على "اتقن طرح الاسئلة التي تثير تفكير الطلبة في المواقف التعليمية". في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.75) وانحراف معياري (0.44)، وجاءت الفقرة" أعد جداول مواصفات للاختبارات التقويمية واستخدمها." بالمرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.59)، وانحراف معياري (1.13).

ثانياً : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على: " هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

($a < 0.05$) بين درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والخبرة، والرتبة الأكاديمية، والنشاطات العلمية؟"

- متغير النوع الاجتماعي:

للإجابة عن هذا المتغير تم استخراج قيمة (ت) لمتوسط مجال استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي، حسب النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى)، وكانت النتائج كالتالي:

تشير النتائج الواردة في الجدول (7) إلى عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**$\alpha > 0.05$**) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات أفراد الفئتين وهما فئة الذكور وفئة الإناث في كل من مجالي (طرق التدريس) و(الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس) وكان مستوى الدلالة (0.391) و(0.224) على التوالي.

أما مجال (تقييم الطلبة) فقد أشارت النتائج إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**$\alpha > 0.05$**) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات فئة الذكور وفئة الإناث وبمستوى دلالة يساوي (0.006) وكانت الفروق لصالح الذكور.

- متغير المؤهل العلمي

للإجابة عن هذا المتغير تم استخراج قيمة (ت) لمتوسط مجال استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي، حسب المؤهل العلمي(ماجستير،دكتوراه)، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) لإجابات أفراد عينة الدراسة من الذكور والإناث

المجال	المجموعة	المتوسط الحسابي	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
طرق التدريس	الذكور	4.44	4.57	0.391
	الإناث	4.02		
الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس	الذكور	4.44	5.19	0.224
	الإناث	3.93		
تقييم الطلبة	الذكور	4.29	2.09	0.006
	الإناث	3.77		

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) لإجابات أفراد عينة الدراسة من حملة الماجستير والدكتوراه

المجال	المجموعة	المتوسط الحسابي	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
طرق التدريس	ماجستير	4.48	1.421	0.007
	دكتوراه	4.32		
الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس	ماجستير	4.31	0.139	0.343
	دكتوراه	4.33		
تقييم الطلبة	ماجستير	4.37	1.435	0.021
	دكتوراه	4.13		

تشير النتائج الواردة في الجدول (8) إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**$\alpha > 0.05$**) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات فئة حملة الماجستير وفئة حملة الدكتوراه في كل من مجالي طرق التدريس وتقييم الطلبة وبمستوى دلالة (0.007) و(0.021) على التوالي. وكانت الفروق لصالح حملة الماجستير.

أما مجال الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس، فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى

الدلالة ($a < 0.05$) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات أفراد فئتي المؤهل العلمي، بمستوى دلالة يساوي (0.343).

- متغير الرتبة الأكاديمية:

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لأثر استراتيجيات التعليم المبنية على الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، والجدول(9) يبين النتائج:

يشير الجدول (9) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a < 0.05$) في استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي تعزى وفقاً للرتبة الأكاديمية، وذلك في جميع المجالات. ولإيجاد مصدر الفروق تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والجدول (10) يبين ذلك:

يتبين من الجدول رقم (10) أن الفروق كانت لصالح فئة (الأستاذ المشارك) في طرق التدريس، وكانت لصالح (الأستاذ) في الكفاية المهنة لعضو هيئة التدريس ومجال تقييم الطلبة.

– متغير الخبرة:

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لإيجاد الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لأثر استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي وفقاً لمتغير الخبرة، والجدول(11) يبين النتائج.

يشير الجدول (11) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a < 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لتقدير أفراد عينة الدراسة لأثر استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي وفقاً لمتغير الخبرة، وذلك في جميع المجالات. ولإيجاد مصدر الفروق تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والجدول (12) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (12) أن الفروق كانت لصالح فئة (من 5–10 سنوات) في طرق التدريس ومجال تقييم الطلبة، وكانت لصالح (أكثر من 10 سنوات) في الكفاية المهينة لعضو هيئة التدريس.

- النشاطات العلمية:

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) يبين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لأثر استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي وفقاً لمتغير النشاطات العلمية، والجدول(13) يبين النتائج.

يشير الجدول رقم (13) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($a < 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لتقدير أفراد عينة الدراسة لأثر استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي وفقاً لمتغير النشاطات العلمية، وذلك في مجالي طرق التدريس والكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس. ولإيجاد مصدر الفروق تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والجدول (14) يبين ذلك.

يتبين من الجدول رقم (14) أن الفروق كانت لصالح فئة (تأليف الكتب) في طرق التدريس، وكانت لصالح (المؤتمرات العلمية) في الكفاية المهينة لعضو هيئة التدريس.

الجدول (9)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لأثر استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الإحصائي (ف)	مستوى الدلالة
طرق التدريس	بين المجموعات	2.164	3	0.721	5.724	0.001
	داخل المجموعات	9.578	76	0.1260		
	المجموع	11.742	79			
الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس	بين المجموعات	2.817	3	0.939	6.121	0.001
	داخل المجموعات	11.660	76	0.1530		
	المجموع	14.478	79			
تقييم الطلبة	بين المجموعات	3.581	3	1.194	4.145	0.009
	داخل المجموعات	21.889	76	0.288		
	المجموع	25.470	79			

الجدول (10)

المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" لتقدير عينة الدراسة لأثر استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

المجال	الفئات	المتوسط الحسابي	استاذ	استاذ مشارك	استاذ مساعد	محاضر
طرق التدريس	**استاذ**	4.45				
	استاذ مشارك	4.67	0.21970			
	استاذ مساعد	4.23	0.22023	0.43992(*)		
	محاضر	4.33	0.11364	0.33333	0.10659	
الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس	**استاذ**	4.67				
	استاذ مشارك	4.54	0.12698			
	استاذ مساعد	4.18	0.48320(*)	0.35622(*)		
	محاضر	4.28	0.38889	0.2619	0.09432	
تقييم الطلبة	**استاذ**	4.56				
	استاذ مشارك	4.36	0.20649			
	استاذ مساعد	4.00	0.56829(*)	0.36179		
	محاضر	4.25	0.31364	0.10714	0.25465	

الجدول (11)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لأثر استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي تبعاً لمتغير الخبرة

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الإحصائي (ف)	مستوى الدلالة
طرق التدريس	بين المجموعات	1.041	2	0.520	3.745	0.028
	داخل المجموعات	10.701	77	0.139		
	المجموع	11.742	79			
الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس	بين المجموعات	1.232	2	.6160	3.582	0.033
	داخل المجموعات	13.245	77	0.172		
	المجموع	14.478	79			
تقييم الطلبة	بين المجموعات	2.937	2	1.468	5.018	0.009
	داخل المجموعات	22.533	77	0.293		
	المجموع	25.470	79			

الجدول (12)

المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" لآراء عينة الدراسة حول استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي وفقاً لمتغير الخبرة

المجال	الفئات	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
طرق التدريس	أقل من 5 سنوات	4.22			
	من 5-10 سنوات	4.44	0.21197(*)		
	أكثر من 10 سنوات	4.47	0.24285	0.03088	
الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس	أقل من 5 سنوات	4.25			
	من 5-10 سنوات	4.24	-0.00661		
	أكثر من 10 سنوات	4.52	0.27174	0.27835(*)	
تقييم الطلبة	أقل من 5 سنوات	3.97			
	من 5-10 سنوات	4.42	0.44683(*)		
	أكثر من 10 سنوات	4.27	0.29734	-0.14948	

الجدول (13)

تحليل التباين الأحادي لايجاد الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي وفقاً لمتغير النشاطات العلمية

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الإحصائي (ف)	مستوى الدلالة
طرق التدريس	بين المجموعات	1.747	2	0.873	6.728	0.002
	داخل المجموعات	9.995	77	0.130		
	المجموع	11.742	79			
الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس	بين المجموعات	2.015	2	1.008	6.226	0.003
	داخل المجموعات	12.462	77	0.162		
	المجموع	14.478	79			
تقييم الطلبة	بين المجموعات	.7930	2	.3970	1.238	0.296
	داخل المجموعات	24.677	77	0.320		
	المجموع	25.470	79			

الجدول (14)

المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" لآراء عينة الدراسة حول استراتيجيات التعليم المبنية على الاقتصاد المعرفي وفقاً لمتغير النشاطات العلمية

المجال	الفئات	المتوسط الحسابي	نشر بحوث	تأليف كتب	مؤتمرات علمية
طرق التدريس	نشر بحوث	4.39			
	تأليف كتب	4.68	0.28611		
	مؤتمرات علمية	4.21	0.17565	0.46176(*)	
الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس	نشر بحوث	4.15			
	تأليف كتب	4.54	0.39012(*)		
	مؤتمرات علمية	4.44	0.29012(*)	0.1	

مناقشة النتائج

سوف يتم مناقشة النتائج التي نتجت عن الدراسة مرتبة وفق أسئلتها:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم؟

أظهرت نتائج الدراسة بشكل عام أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية يستخدمون استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي بدرجة مرتفعة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنهم يحرصون على تنمية وتشجيع روح البحث عن المعلومات لدى الطلبة كما يستخدمون الخبرات والأساليب المناسبة التي تهدف إلى تنمية مهارة الأسلوب العلمي في التفكير، ومهارة العمل الجماعي، لذلك يهتمون باستخدام استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي حتى يتمكنوا من التعامل مع الطلبة أفراداً ومجموعات متقاربة بدلاً من التعامل معهم كمجموعة واحدة. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة النعيمات (2009) والتي أظهرت الاقتصاد المعرفي يؤثر في عناصر العملية التعليمية التعلمية في الأردن.

وقد حصل مجال طرق التدريس على متوسط مرتفع، وحصلت الفقرة التي تكشف عن اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالمناقشات الصفية والعصف الذهني على المرتبة الأولى، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن هذا الأسلوب يؤدي إلى تنوع الأفكار وبالتالي حداثتها وأصالتها الأمر الذي يتيح للطلبة افقاً أوسع وبيئة خصبة لتوليد الأفكار الجديدة وهذا سوف يؤدي إلى إنتاج أفكار ذات نوعية أكفأ وأدق، لذلك نجد أعضاء هيئة التدريس يستخدمون هذا الأسلوب، كما يمكن تفسير هذه النتيجة بأن أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية يتمتعون بخبرة واسعة تمكنهم من استخدام هذا الأسلوب في التدريس بهدف إحداث فرق إيجابي في حياة الطلبة، ومساعدتهم في تطوير إمكاناتهم إلى أقصى درجة ممكنة، وتطوير مفاهيمهم ووعيهم.

كما حصل مجال الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس على درجة مرتفعة، الأمر الذي يؤكد أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية يهتمون بامتلاك الكفايات التي تؤهلهم لتطوير مهارات وخبرات الطلاب من خلال التعامل مع استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي باعتبارها أمراً جوهرياً، وهذا ما تحتاج له الجامعات في الأردن بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام في مجال التدريس، ومجال خدمة المجتمع ومجال البحث العلمي، من خلال رفع الوعي، وتشجيع الإداريين وأعضاء هيئة التدريس على دعم أشكال التعلم التي تمكن الطلاب والعاملين من تطوير قدراتهم وأعمالهم المستقبلية. وهذه النتيجة تختلف مع نتائج دراسة السورطي (2005) والتي بينت أن الجامعات العربية بشكل عام غير قادرة بأوضاعها الحالية على مواكبة تحديات ومتطلبات الاقتصاد المعرفي.

وقد حصلت الفقرة التي تتضمن التعامل مع الآخرين بعدل ومساواة دون تمييز بينهم على المرتبة الأولى في هذا المجال، وقد يعزى ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية يلتزمون بالقيم الأخلاقية حسب تعاليم الدين الحنيف مراعين أعلى معايير الأخلاق لتفادي الظهور بمظهر غير لائق قد ينعكس سلباً على الجامعة، ويطمح أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية أن يكونوا نموذجاً للسلوك الأخلاقي بهدف تعلم البنى المعرفية وأنماط اكتساب المهارات والدافعية الذاتية، ومن ثم إمكانية تعلمها وتعليمها، فهناك ضرورات حقيقية للالتزام بهذه القيم والتعامل مع التحديات المختلفة.

حصل مجال تقييم الطلبة على درجة مرتفعة وقد حصلت الفقرة التي تتضمن إتقان مهارة طرح الأسئلة التي تثير تفكير الطلبة في المواقف التعليمية على المرتبة الأولى في هذا المجال، وقد يعزى ذلك إلى أن عضو هيئة التدريس يعتبر عملية طرح الأسئلة من صميم نجاح العملية التعليمية التعلمية، كما أن اختيار النوع المناسب من الأسئلة لطرحها على الطلاب يعتبر ضرورياً للحصول على أجوبة تحث الطلبة على التفكير وتساعدهم على المشاركة في مناقشات مثمرة ضمن أسلوب التفكير الإبداعي الفردي أو الجماعي. كما يمكن أن تساعد في تطوير وتنمية الإبداع لدى الطلبة إذ يتم من خلال الأسئلة تكوين موقف إيجابي؛ إذ يتم طرح السؤال ويتم بعده تبادل الآراء المختلفة لدى الطلاب ثم يعقب عضو هيئة التدريس على ذلك بما هو صائب وبما هو غير صائب ويبلور كل ذلك في نقاط حول الموضوع أو المشكلة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a < 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لتقدير درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم في جامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبينة على الاقتصاد المعرفي وفقاً لمتغيرات النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والخبرة، والرتبة الأكاديمية، والنشاطات العلمية؟

فقد تم حساب متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة في جامعة العلوم الإسلامية العالمية (ذكر، أنثى) ثم جرى استخدام

تحليل التباين الأحادي لمعرفة إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، ومن خلال التحليل الإحصائي لم يظهر فروقاً ذات دلالة إحصائية لجميع المجالات باستثناء مجال (تقييم الطلبة) إذا كانت الفروق لصالح الذكور. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن الخبرة لدى أعضاء هيئة التدريس متقاربة إلى درجة ما سواء أكانوا من الذكور أو الإناث، لذلك لا يوجد فروق في أغلب المجالات، أما في مجال التقييم فقد كانت الفروق لصالح الذكور، ويمكن تفسير ذلك أن أعضاء هيئة التدريس من الذكور لديهم الشجاعة والقدرة على طرح الأسئلة المختلفة، كما لديهم القدرة على مناقشة التقييمات المختلفة للطلبة سواء من خلال الأسئلة أو الاختبارات أو أساليب التقييم الأخرى.

كما أظهرت النتائج المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a < 0.05$) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات فئة حملة الماجستير وفئة حملة الدكتوراه في كل من مجالي طرق التدريس وتقييم الطلبة. وكانت الفروق لصالح حملة الماجستير. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن حملت الماجستير يحرصون على الاطلاع على الأساليب الحديثة وذلك إما بهدف الترقية أو بهدف تطوير أدائهم للوصول إلى مستوى زملائهم ممن يحملون درجة الدكتوراة.

أظهرت النتائج المتعلقة بالفروق التي تعزى إلى متغير الرتبة الأكاديمية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لدرجة استخدامهم لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي في جميع المجالات، وكانت الفروق لصالح فئة (الأستاذ المشارك)، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن الأستاذ المشارك يتمتع بخبرة ودراية واسعة تجعله يقبل على استخدام الاستراتيجيات المبنية على الاقتصاد المعرفي، بهدف تعزيز قدرات الطلبة على اكتساب المعرفة وتطويرها.

كما أظهرت النتائج المتعلقة بالفروق التي تعزى إلى متغير الخبرة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لدرجة استخدامهم للاستراتيجيات المبنية على الاقتصاد المعرفي في جميع المجالات وفقاً لمتغير الخبرة والتي كانت لصالح الفئة (5–10) سنوات في معظم المجالات، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن أعضاء هيئة التدريس اللذين يمر وقت يتراوح ما بين(5–10 سنوات) على وجودهم في الجامعة يحرصون على الاطلاع على المستجدات الحديثة في أساليب التدريس وذلك إما بهدف الترقية واثبات الذات، أو بهدف تطوير أدائهم العلمي في الجامعة.

أظهرت النتائج المتعلقة بالنشاطات العلمية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لدرجة استخدامهم للاستراتيجيات المبنية على الاقتصاد المعرفي لصالح فئة (تأليف الكتب) في طرق التدريس، ولصالح (المؤتمرات العلمية) في الكفاية المهينة لعضو هيئة التدريس. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن تأليف الكتب يكسب عضو هيئة التدريس المهارة العلمية، والشهرة في نفس الوقت لذلك تجد أعضاء هيئة التدريس يحرصون على تأليف العديد من الكتب، كما نجدهم يشاركون في المؤتمرات والتي تساهم بشكل فعال في تطوير خبرتهم وتطوير معارفهم ومتابعة المستجدات الحديثة في مجال العمل في الجامعة.

نتائج الدراسة:

1- إن درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي في مجالي (طرق التدريس والكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس) جاءت متوسطة في حين جاء مجال (تقييم الطلبة) متدنية.

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a < 0.05$) لمجال (تقييم الطلبة) وفقاً لمتغير (النوع الاجتماعي)، وكانت الفروق لصالح فئة الذكور.

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a < 0.05$) لمجالي (طرق التدريس) و(تقييم الطلبة) لمتغير (المؤهل العلمي) وكانت الفروق لصالح حملة الماجستير.

4- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a < 0.05$) لجميع المجالات (طرق التدريس، تقييم الطلبة، الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس) وفقاً لمتغير (الرتبة الأكاديمية) وكانت الفروق لصالح (الأستاذ المشارك) في طرق التدريس وكانت لصالح (الأستاذ) في مجالي (الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس، ومجال تقييم الطلبة).

5- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a < 0.05$) وفقاً لمتغير الخبرة في مجالي (طرق التدريس، ومجال تقييم الطلبة) ولصالح فئة الخبرة (من 5–10 سنوات) كانت لصالح فئة (أكثر من 10 سنوات) في مجالي (الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس).

6- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a < 0.05$) لمجال (طرق التدريس) وكانت الفروق لصالح (تأليف الكتب) ولصالح (المؤتمرات العلمية) في مجال (الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس) وفقاً لمتغير النشاطات العلمية.

التوصيات:

بناءاً على النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة

بما يلي:

– أظهرت نتائج الدراسة أن مجال تقييم الطلبة حصل على أدنى متوسط، لذلك توصي الباحثة بضرورة عقد الدورات التدريبية التي تفعل استخدام الاستراتيجيات المبنية على الاقتصاد المعرفي في كيفية تقييم الطلبة.

– حصلت الفقرة التي تتناول إعداد جدول مواصفات للاختبارات التقويمية واستخدامها على أدنى متوسط، لذلك لابد من التركيز على وجود معايير تتضمن مواصفات الاختبار في ضوء استراتيجيات الاقتصاد المعرفي.

– تبني دراسات جديدة تغطي جوانب استخدام الاقتصاد المعرفي لدى أعضاء هيئة التدريس، والإداريين في الجامعات الرسمية لاسيما فيما يتعلق بمعوقات استخدام الاستراتيجيات المبنية على الاقتصاد المعرفي.

المراجع

برهوم، إبراهيم، 2010، بناء برنامج تدريبي لرفع كفاءة معلمي الإدارة المعلوماتية في ظل مشروع الاقتصاد المعرفي في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

البطارسة، منيرة، 2005، بناء برنامج تدريبي قائم على كفايات الاقتصاد المعرفي للتنمية المهنية لمعلمات الاقتصاد المنزلي في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

الحيلة، محمود، 2002، مهارات التدريس الصفي، عمان: دار المسيرة، الطبعة الاولى، ص (416).

خصاونة، غادة، 2009، أثر برنامج تعليمي قائم على الاقتصاد المعرفي باستخدام بعض أساليب التدريس على المستوى المهاري والتعليم الإبداعي في الجمباز، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الخلايلة، صالح عبد خضر، 2006، أنموذج مقترح للإصلاح الإداري للنظام التربوي الأردني في ظل توجيه التعليم نحو اقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الدراسات التربوية، الجامعة الأردنية، مجلد (32)، العدد (1) ص(171–177).

سمارة، نواف، 2004، مدى استخدام الطرائق والأساليب الحديثة عند أفراد الهيئة التعليمية في مدارس منطقة عمان الكبرى (الأردن): الوضع الراهن وتطويره، أطروحة دكتوراه في العلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، معهد الآداب الشرقية، بيروت.

السورطي، يزيد عيسى، 2005، الاقتصاد المعرفي والتعليم العالي في الوطن العربي، مجلة

السوطري، حسن، 2008، أثر استخدام بعض أسالب التدريس الحديثة في توظيف المهارات الحياتية في مناهج التربية الرياضية القائمة على الاقتصاد المعرفي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الطاعني، علي، 2008، بناء أنموذج إدارة المعرفة بمؤسسات التعليم في سلطنة عمان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عمار، حامد، 2000، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

القطعان، عطا الله، 2007، برنامج مقترح لتدريب المعلمين قائم على الاقتصاد المعرفي وقياس أثره في الجانبين المعرفي والتطبيقي للمعلمين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

المؤتمر التاسع للوزراء المسئولون عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، 2003، التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة، المجلة العربية للتربية المجلد (24)، العدد الأول، ص(8–26).

موسى، سليمان، 2006، مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

النعيمات، عبد موسى، 2009، أثر الاقتصاد المعرفي في عناصر العملية التعليمية التعلمية في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

Chen, Y. 2002. Systems Approach to Modeling of Knowledge – Based Economy, USA: UMI Microform 3052271.

Cosey, Catherine. 2002. knowledge Economy and learning Society, a Comparative Analysis of New Zealand and Astana Experiences, *British Association For International and Education*, 36, (3): 343-357.

Foray, D. and Lunduall, B.D. 1996. The Knowledge- Based Economy: From the Economize of Knowledge to the Learning, in *Employment and growth in the Knowledge Based Economy*, Paris: OECD.

Harrison, Barbara Ann. 2001. Missouri and Economy Vocational Education Teachers Concerns Regarding Internet Adoption, University of Albania, USA.

Husen, T. and Postlethite, T. 1985. The International Encyclopedia of Education, Vol. 2, New York, Pergamon Press.

Larue, Bruce Mallory. 1999. Toward a Unified View of

for Higher Education in the Philippines. Unpublished Doctoral Dissertation.

Watson. 1990. The Attitudes of Lecturers In Jamaican Teachers College Toward The Use of Educational Media and The Newer Technologies In Schools, Dissertation Abstract International, 51(5), 1583.

Wingard, Jason Michael. 2000. Corporate Education And New Information Technologies. *Executive Perceptions Of Implementation Barriers*, University of Pennsylvania.

www.hripdiscussion.com / Users/ Elkhaldi / 2010/posts (208702).

www.kingabdullah.jo/ Index.Php / ar- Jo/ Initiatives/ View/ Id/38, html.

Working, Living, and Learning In The Knowledge Economy: Implications of The New Learning Imperative For Higher Education, Distributed Organizations, and Knowledge Workers, The Fielding Institute.

Mosston, M. and Ashworth. S. 2002. Teaching Physical Education, New York.

Quinn, Joanne. 2003. Staff Development For The Knowledge Economy, Ontario in State For Studies In Education.

Rooney, D., Hearn, g, g Ninan A. 2005. *Handbook on the Knowledge Economy Cheltenham*, Edward Elgar.

Tiongco, C. 2004. *Meeting the Educated Manpower Needs of Knowledge Based Businesses: Strategic I mp Iications*

The Degree of Using Teaching Strategies Based on the Knowledge Economy by Faculty Members Staff at The World Islamic Sciences and Education University

Muneera Al-Arede *

ABSTRACT

The study aimed at identifying the using degree of staff members In the University of Islamic Sciences of the strategies based on knowledge economy. The analytical survey method was used, in addition questionnaire was developed as a tool for data collection. Members in the strategies based on the knowledge economic, the study was applied on all staff members (150) in the University of Islamic Sciences, the sample consisted of (120) person.

The results showed that the using degree of staff members in the University of Islamic Sciences of the strategies based on the knowledge economic in the aspects of teaching methods, and the professional competence of staff member was closed and high, whereas the aspect of students assessment was lower. The results revealed also that there are differences due to the sex variable in the aspect of students assessment favor to males, differences due to the variable of scientific qualification in the aspects of teaching methods and students assessment favor to master students, differences due to the variable of academic level in all of the aspects teaching methods, students assessment, professional competence of the staff member favor to the associate professor in teaching methods, and it wad favor to the professor in the aspects of professional competence for the staff member, and students assessment, it indicated also differences due to the variable of experience in the aspects of teaching methods, and students assessment favor to the category from 5-10 years, and favor to more then 10 years in the aspects of professional competence for the staff member, in addition to differences due to the variable of activities in the aspect of teaching methods to books authorship and favor to scientific seminars in the aspect of (professional competence for the staff member.

Keywords: University of Islamic Sciences, Knowledge Economic.

* World Islamic Sciences University. Received on 7/12/2011 and Accepted for Publication on 23/5/2012.